معركة الاقتصاد والتنمية هي رهاننا لصنع المستقبل الافضل للوطن.

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

مساحة إعلانية

المقالات المنشورة في هذه المساحة الحرة تعبر عن وجهة نظر كتابها ولاتعبر بالضرورة عن وجهة نظر الصحيفة

إسرائيل وحدها المستفيد من الإغتيالات في لبنان

محمد رجب أبو رجب

ليس من العقل والمنطق أن تكال الاتهامات جزافاً على الشقيقة سوريا في كل صغيرة في لبنان، فمع كل حادثة تفجير تخرج التصريحات غير المسؤولة والمتسرعة لتوجه اصابع الاتهام إلى سوريا، ومع كل حادثة اغتيال، ومع كل متطرف لاذ بالفرار للبنان نجد الحال نفسه، والسؤال لماذا، واصحاب هذه الصريحات وهم في مراكز مسؤولة، لم يكلفوا خاطرهم لتوجيه الاتهامات إلى اصحاب المشروع الجديد في لبنان، إلى إسرائيل، من الاشقاء العرب، وغير العرب لايعرف أن هناك محاولة لمشروع يفضي بترتيب الوضع اللبناني، بما يكفل حفظ أمن إسرائيل أولاً، وإيجاد حكومة معادية لسوريا.

ومن لايعرف أن إسرائيل هزمت في لبنان على يد حزب الله، ومازال تخشى قوة حزب الله، ولكنها عجزت عن القضاء على هذا الحزب ومن الطبيعي أن تقوم بالاغتيالات والتفجيرات،لتلصق التهم بهذا وذاك لاشعال حرب اهلية، تجد فيها القوى الخارجية فرصة التدخل لتحقيق أهدافها.

من لايعرف ان سلاح المقاومة الفلسطينية مستهدف في لبنان والوجود الفلسطيني في المخيمات الفلسطينية في لبنان ان يعاد النظر فيه لانه يشكل خطر على مستقبلهم ووجهة نظرهم.

ليس دفاعاً عن سوريا، ولكنها الحقيقة، ليس لسوريا أي مصلحة في تفجير الوضع في لبنان، مصلحة سوريا في أمن لبنان واستقراره، لكن تعالوا لنعرف دوافع الاتهامات لسوريا حتى اللحظة مازالت سوريا هي العقبة في المشروع الصهيوني الامريكي حتى اللحظة ترفض سوريا التفاوض على الطريقة الاسرائيلية والخضوع لشروطها.

حتى اللحظة تؤكد سوريا دعمها لحزب الله في مقاومة الكيان الصهيوني.

حتى اللحظة تحتضن سوريا فصائل المقاومة على اراضيها وهذا يزعج كثيراً الكثيرين الكثر.

حتى هذه اللحظة ترفض سوريا الاحتلال الامريكي للعراق، وفتحت ابوابها للشرفاء من العراقيين.

حتى اللحظة تؤيد سوريا خيار المقاومة الفلسيطينية للاحتلال الصهيوني وإلى جانب كل هذا سوريا متهمة باقامة حلف مع إيران.

لهذا ومن اجل هذا من الطبيعي ان تكون سوريا على قائمة الإرهاب كما يسموهم، وان تكون على جدول اعمالهم، وان يهيئوا الرأي العام العالمي لتقبل أي ضربة مستقبلية قد تكون خاطفة إلى سوريا، وهذا يؤكد أنه ليس من فراغ تحليق الطيران الاسرائيلي واختراقه الاجواء السورية اكثر من مرة.

وليس من فراغ التلميحات اكثر من مرة أن سوريا قد تهاجم اسرائيل في أي وقت.

هناك طبخة في الخفاء اليوم، ولكن ملامحها باتت واضحة خاصة إذا ما ربطنا هذا الموضوع مع الخريف القادم.

إذا ما ربطنا التصريحات الداعية إلى ضرب ايران حتى تعرف القوى اللبنانية بمختلف انتمائاتهما الحزبية الايديوجية والدينية، ان مصلحتها تكمن في وحدتهم الوطنية حتى يدركون ان مصلحتهم مع سوريا اولاً وثانياً وثالثاً فهي الدولة الجار ومصالحهم مشتركة وحياتهم مشتركة، ومستقبلهم مشترك.

حتى يدركون ان الحل اللبناني لبناني فقط.

إسهام وطني لمجابهة التحديات

عبدالملك عبدا لله غشيم

مجتمعنا اليمني ليس بحاجة إلى التأكيد على انه مجتمع شديد التجانس ثقافياً وفكرياً ومتلاحم ومعتز شديد الاعتزاز بهويته اليمنية..

وتاريخياً مجتمعنا بفضل الله من أكثر المجتمعات العربية ترابطاً وانصهاراً في نسيجه الواحد ويمن ٢٢ مايو لكل اليمنيين من المهرة وحتى صعده ويستمد أبناء هذا الوطن في يمنهم رابطة الانتماء الأصيل لجمهوريتهم اليمنية والذي أمكن لهذا الشعب وقواه الخيرة إعادة تحقيقها والدفاع عنها والحفاظ عليها في عهد القائد والرمز الوحدوي فخامة الرئيس علي عبدا لله صالح حفظة الله وما يؤسف له أن بعض العقول الخاوية.. وضعفاء الأنفس لم يدركوا مخاطر المخطط الدولي الذي خطط له بعناية تامة والذي يخدم الإستراتيجية الصهيونية بهدف تمزيق الدول العربية والإسلامية من خلال إثارة النزعات المناطقية والطائفية والمذهبية وماتشاهده من ملامح بارزة للعيان في لبنان والعراق وفلسطين والصومال وغيرها من الدول الإسلامية في أفغانستان وباكستان التي تشهد اليوم صراعات محتدمة تغبر قدرات واقتصاد هذه الدول بأيادي أبنائها على نحو يثير الأسى والأسف في ان واحد..

وكل مانأمله في ان تكون مآسي تلك الدول التي اشرنا إليها عبرة واضحة للذين يحاولون اللعب بالنار للمساس بالوحدة الوطنية بسبب تصفية حسابات سياسية على حساب المصالح العليا للوطن وخدمة مجانية للمخططات الدولية التي تهدف الى زعزعة المنطقة العربية بأيدي أبنائها..

ومن الواجب علينا جميعاً ان نعي مخاطر الأصوات التي تعمل من خلال الصحف مستغلة المناخ الديمقراطي الذي تنعم به بلادنا وتحاول إثارة النعرات المناطقية بهدف الشرخ بوحدتنا الوطنية التي تصلب عودها وترسخت جذورها في أعماق الأرض اليمنية على مدى ١٧ عاماً ويجب تعميد الاصطفاف الوطني وضرورة إسهام كل وطني غيور الى جانب قيادتنا السياسية الحكيمة لمواجهة التحديات الراهنة ومجابهتها وإفشالها كل في موقعة وبخلق التراص وتنمية الشعور الوطني بموجبات الانتماء الى اليمن في أوساط مجتمعنا وفي صدارته قطاع الشباب ليصبح خيارنا الوحدوي مصاناً من كل الاختراقات ومحمياً من كل التفاعلات السلبية..

مهمة حان وقتها

محمد مرشد لاهدل

الموقع الجغرافي الهام للجمهورية اليمنية والظروف الطبيعية والمناخية المتنوعة وكذا السيطرة على طرق تجارة العالم القديم كل ذلك جعل اليمن في موقع بارز كأحد مراكز الحضارة الانسانية القديمة .

وبحسب الوثائق الرسمية فان الأراضي الصالحة للزراعة تنتشر في مختلف مناطق اليمن (سهول، مرتفعات، مناطق ساحلية وأودية ومدرجات جبلية)، هذا التنوع المكاني يؤدي إلى تنوع مناخي يساعد على زراعة محاصيل مختلفة تلبي احتياجات السكان الغذائية.

وفي السنوات الاخيرة وبحسب هذه المصادر أخذت المساحة الزراعية تتزايد لتصل الى (١,٤ مليون هكتار) تزرع فيها محاصيل الخضروات والفواكه والمحاصيل النقدية والأعلاف وبالنسبة لزراعة الحبوب زادت المساحة من (٦٣٩,٨٠٦ هكتارات) في عام ١٩٩١م لتصل الى (٦٨٥,٤٩١ هكتاراً) عام ٢٠٠٤م وترجع هذه الزيادة التي طرأت ايضاً على المساحات في الأراضي المزروعة للمحاصيل الأخرى الى (التطور في انتهاج أساليب حديثة واستخدام المدخلات المحسنة من بذور وشتلات والاعتماد على تقنيات الري الحديث والوسع في إقامة السدود والمنشات المائية التي وصل عددها الى أكثر من ٣٠٠٠ منشأة) بالإضافة الى جوانب المكينة ودعم المستلزمات.

وقد كان و لايزال موضوع الوصول الى (مستويات عالية من الأمن الغذائي) هو الأساس الذي ترتكز عليه خطة النهوض بالقطاع الزراعي لان الزراعة عصب الحياة ومصدر استمرارية وجود البشر كونها توفر المأكل والملبس والعمل للغالبية العظمى من المجتمعات النامية ويمكن القول ان القطاع الزراعي في بلادنا هو القطاع الإنتاجي الأول بعد النفط حيث يساهم القطاع الزراعي بحوالي ١٧,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويعتبر الأكثر توفير لفرص العمل من خلال استيعاب ٥٦٪ من القوى العاملة وارتباط حوالي ٧٤٪ من السكان بقطاع الزراعة وذلك بحسب وثائق صادرة عن جهات رسمية.

ومن اجل الوصول الى (مستويات عالية من الأمن الغذائي) كما هو محدد في أهداف(استرايتجية تطوير الزراعة في اليمن) جاءت التوجيهات الصادرة من فخامة الرئيس علي عبدا لله صالح في كلمته التي افتتح بها المؤتمر الرابع للاتحاد التعاوني الزراعي المنعقد بصنعاء ١٣-١٥ أغسطس ٢٠٠٧م إلى وزارة الزراعية والري والاتحاد التعاوني بتقديم البذور المحسنة للمزارعين في أنحاء الوطن من اجل(التوجه نحو زراعة القمح في المناطق التي تصلح لزراعته بدلاً من الركون الدائم الى الاستيراد) باعتبار ان مادة القمح من المواد الغذائية الأساسية التي لا غنى عنها وهذه الدعوة التي هي ايضاً موجهة الى المزارعين للتوسع في زراعة القمح من الممكن ان تجد صداها وتؤدي الى نتائج طيبة تعزز من التوسع في هذا المجال حتى ما تضافرت الجهود وصدقت النوايا وعكسها على الواقع العملي سواء من قبل الجهات الحكومية او المزارعين واتحاد التعاونيات وما أحوجنا هنا الى ان نعيد الى الأذهان تجارب بلادنا في الثمانينات من القرن الماضي ونجاحها عندما صدرت توجيهات مماثلة من فخامة رئيس الجمهورية الأخ علي عبدا لله صالح بعدم استيراد الفواكه مراحل التوسع في زراعتها داخلياً وأصبحت اليمن تصدر الخضروات والفواكه الى الخارج.

يبقى السؤال هل آن الأوان كما أكد رئيس الجمهورية الاستحضار المخزون الحضاري الذي ابرع فيه اليمنيون في القطاع الزراعي كما ونوعاً باعتبار ان الحضارة اليمنية وارتكزت على الإنتاج الزراعي واستخدام مختلف الفنون الهندسية في السدود وقنوات الري وماتزال شواهد هذا الموروث ماثلة للعيان..

وخلاصة القول القرارات والتوصيات وحدها لاتكفي لكن التجارب أكدت ان تطبيقها هو الأهم وما الذي يمنعنا في الحاضر المتقدم تقنياً ان تعمل كما عمل الأجداد..كذلك فالواجب الوطني والإنساني يحتم على الجميع حكومة وقطاعاً خاصاً ومزارعين واتحادات تعاونية الترجمة العملية لأهداف (استرايتيجة تطوير الزراعة في اليمن من اجل الوصول إلى مستويات عالية من الأمن الغذائي) الاستفادة من العوامل المساعدة وتجنب العوامل والممارسات الخاطئة المسببة في إلحاق الإضرار وتعيق عملية التوسع في زراعة القمح تلك المسببات الناتجة عن الاستخدام المفرط والعبثي للمبيدات الكيماوية الضارة بالتربة والمحصول وصحة الإنسان وعدم تطبيق النتائج البحثية والإرشادية في المجال الزراعي.

قد يكون الأمر صعباً يمكن التغلب عليه ولكنه ليس مستحيلاً.!!

مناصب الفاسدين

تدرك الهيئة العليا لمحاربة الفساد جسامة وصعوبة مهامها في كفاحها القريب والعاجل لوضع حد لأي توسع او انتشار للعناصر الفاسدة الكبار والصغار وبمختلف أحجامهم وأوزانهم ومنعهم من الوصول الى أي منصب من المناصب القيادية المطلوب تطهيرها كما ان الهيئة العليا وفروعها على مستوى عموم محافظات الجمهورية شمالاً وجنوباً دون تمييز او تفريق تستشعر بهذه المسؤولية التاريخية الوطنية العظيمة والتزامها الصارم والتيقظ في المراقبة والمتابعة الدائمة لمجمل قرارات الحكومة والمرتبطة بالتعيينات للمناصب القيادية العليا والوسطى والدنيا والمحدد تطهيرها من الفاسدين واستبدالهم بالصالحين من الكوادر والموظفين في ضوء توجيهات الأخ الرئيس الواضحة والموجهة الى الحكومة الجديدة والداعية الى ضرورة أحداث التغييرات الايجابية في المناصب القيادية في مرافق الدولة دون استثناء على ان تستهدف هذه التغييرات التطهير الشامل للعناصر الفاسدة في هذه المناصب وإحلال محلها العناصر الصالحة بما يخدم المصالح العليا للوطن والمواطن .

لكن كالعادة على اثر هذا الأمر الرئاسي الجاد اندفع عدد كبير من العناصر المصلحية والوصولية (الفاسدة) الى العاصمة (صنعاء) حيث تصنع وتوزع القرارات وهم يدعون البراءة والطهارة والنزاهة في أروع أدوارهم التمثيلية المعتادة ومدعومين من قبل بعض مراكز القوى ومن ذوي النفوذ والمقربين الى أصحاب القرار واللاسف نجحوا ونال عدد منهم مناصب عليا مما آثار الدهشة والاستغراب الواسع لدى الشارع بسبب المعادلة السيئة الصيت والتي هي (استبدال فاسد بفاسد).

أنور احمد صالح

أذن فقد ضاعت المقاييس والمواصفات للاختيار المناسب في الموقع المناسب وتكاد توجيهات الأخ الرئيس تذهب إدراج الرياح.. ولذا نتطلع إلى الإخوة في مختلف لجان محاربة الفساد الى التحرك الفوري وقبل ان يحظى الفاسدون بنصيب الأسد من هذه المناصب وبالتالي تذهب جهود الهيئة العليا لمحاربة الفساد إدراج الرياح(وكأنك يا ابو زيد ماغزيت)!

تفاؤلنا كبير بالأخ رئيس مجلس الوزراء في الوقوف الحازم واليقظ أمام الاندفاع الشرس من قبل ذئاب الفساد المتأنقين باقنعتهم المزينة بالطهارة والنزاهة وبالدعم الفاسد المعهود وكما يعلم دولة رئيس الوزراء وهو (سيد القرار) الحكومي ان الكفاءات والمؤهلات موجودة في العنصر الصالح والفاسد..

وللأمانة فان الضمان الأكيد لعملية التطهير وإلغاء المعادلة المشؤومة والتي هي (استبدال فاسد بفاسد) مرتبط نجاحها بمدى التوافق والاتفاق المشرف مابين الهيئة العليا لمحاربة الفساد ومجلس الحكومة وإعطاءهم أحقية وأولوية التعيينات للكوادر الصالحة وبعد تطهير المناصب من الكوادر المفسدة بغض النظر عن قوة نفوذها وثقل وزنها وعلو وحاجتها وكي يلمس الناس في الواقع المعاش طبيعة هذا التطهير والتطبيق الفعلي والعلني للحساب والعقاب وفي القريب العاجل بإذن الله تعالى..